A Theoretical Analytical Approach of Human Development Ethics: Poverty as a Model

Hadi A. Alnsour
Tareq Z. Abu Hazeem

Abstract: This research aims to demonstrate how ethics can contribute towads achieving real human development in view of a substantial incompatibility between morality as an intellectual framework, human development as a requirement, and the struggle against poverty as a goal and objective for the realization of people's humanity. This may be attributed to the stereotypical intellectual and pracitcal perception in addition to the lack of coherent implementation, which requires the creation of a successful harmonization between the variables. The research outlined the basics of ethics, development, humanity, and poverty as well as the impotance of morality in the process of human development implementation to eradicate povery with reference to the Japanese and Egyptian experiences on the scale of human development ethics. The hypotheses have been identified in line with the objectives of the research. The research concluded that morality is a human framework to achieve a human development capable of eliminating poverty and its causes. In addition, the research found that man is the real manifestation of morality and the essence of development application, and thatr combating poverty is considered a moral value and a milestone in the creation of putative human development. The existence of poverty, together with its concomitant attributes of deprivation and hunger, is the result of an act or lack of moral action in the society that limits human dignity and freedom, on the grouns that morality has a normative nature that is manifested in deeds. The research concluded that development and its ethics should be integrated into a practical formula to combat poverty and its causes and consequences. Since the ethics of human development lies on the opposite side of inhumane and poor reality, it is essential to employ morality in the service of the developmental dimension and to establlish a state of development efficiency in order to achieve a state of human advancement and value.

Keywords: Morals, Human Development, Poverty.

مقاربة نظرية تحليلية لأخلاقيات التنمية الإنسانية: الفقر أنموذجاً

هادي عبداللطيف النسور(*)
طارق زياد أبو هزيم(**)

ملخص: يهدف هذا البحث إلى بيان كيفية مساهمة الأخلاق في تحقيق تنمية إنسانية حقيقية؛ حيث إن هناك قدراً من عدم المواءمة في التطابق بين الأخلاق بوصفها إطاراً فكرياً والتنمية الإنسانية كمطلب ومكافحة الفقر بوصفها هدفاً وغاية لتحقيق إنسانية الإنسان، وهذا يعزى إلى نمطية الفهم الفكري والتطبيقي، فضلاً عن غياب التنفيذ المتساوق؛ الأمر الذي يتطلب إحداث مواءمة ناجحة بين المتغيرات. تناول البحث وصفاً لمفردات الأخلاق والتنمية والإنسانية والفقر، ومدى أهمية وجود أخلاق في عملية تنفيذ التنمية الإنسانية للقضاء على الفقر، وتمت الإشارة إلى التجربتين: اليابانية والمصرية في ميزان أخلاقيات التنمية الإنسانية. وحددت الفروض بما يتوافق مع أهداف البحث. خلص البحث إلى أن الأخلاق إطار إنساني لتحقيق تنمية إنسانية تقضي على الفقر ومسبباته. وأن الإنسان هو المجسد للأخلاق وهو المرجعية لتطبيق التنمية، وأن التصدي للفقر يعد قيمة أخلاقية وعلامة فارقة في إحداث التنمية الإنسانية المفترضة، وأن وجود الفقر وتوابعه من حرمان وجوع هو نتيجة فعل أو عدم فعل أخلاقي في المجتمع، يحد من كرامة الإنسان ومن حريته، على اعتبار أن الأخلاق ذات طابع معياري تترجم بالأفعال. واستنتج البحث أن التنمية بأخلاقياتها من الأهمية بمكان أن تترافقا ضمن صيغة عملية لمحاربة الفقر وأسبابه ونتائجه. وأن توظف الأخلاق لخدمة البعد التنموي، وأن تتموضع حالة من النجاعة في التنمية؛ إذ تقبع أخلاق التنمية الإنسانية على الضفة المقابلة للواقع المجافي للإنسانية والفقر، للوصول إلى حالة من الرقي بالإنسان وقيمته.

المصطلحات الأساسية: الأخلاق، التنمية الإنسانية، الفقر.

(*) دكتوراه علوم سياسية، هيئة الإعلام، الأردن. hadialnsour@yahooo.com
(**) دكتوراه علوم سياسية، أستاذ مشارك، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. dr.tareqabuhazeem@bau.edu.jo

مقدمة:

يبحث علم الأخلاق – بوصفه حقلاً فلسفياً من حقول الفكر السياسي المثالي – فيما يجب أن يكون وليس فيما هو كائن على أرض الواقع؛ إذ طغت موضوعات، من مثل طبيعة الدولة المثالية، والمدينة الفاضلة، وغايات الحياة المتمثلة في عالم كامل، ومثالي مليء بالسعادة، والخير، والسلام، على هذا الجانب من الفكر السياسي.

وفيما يُعد الإنسان الكائن الأخلاقي الذي يحمل أمانة القيم، التي تسهم في بناء الفرد وإصلاح المجتمع وسلامته وقوة بنيانه، تُشكل الأخلاق نبراساً للإنسانية بما ينبغي أن تكون عليه أية مسألة، أو قضية يعالجها الإنسان، أو يتعرض لها. ومن ثم، فإن أية مسألة تحتاج إلى إطار أخلاقي يحكمها، فالأخلاق لها مبادئ، ولها فعل، تنعكس على السلوك، والوعي الذاتي، والجماعي.

تنطلق الأخلاق وقواعدها من قيم دينية، ومعتقدات اجتماعية، وسلوكيات إنسانية، تعمل على تحييد الأفعال السلبية الخاصة، والعامة التي تتنافى مع الأخلاق. وعادة ما تتحكم القيم الدينية المتمثلة بعمل الخير، والابتعاد عن الشر في الفعل الإنساني؛ كما تسهم المعتقدات الاجتماعية في جعل التفاعلات الإنسانية متوافقة مع القيم الأخلاقية؛ في حين أن السلوكيات الإنسانية تهتم بمدى مواءمة الفعل مع الأخلاق.

وبما أن الأخلاق قيمة بحد ذاتها، فهي تجسيد لحقيقة إنسانية الإنسان، يعبر عنها بالسلوك، والقواعد، والسياسات التي ينطلق منها في الحياة. فالحاجات الأساسية للإنسان تعد من الضروريات التي من الأخلاق ضرورة توفيرها، ولو بحدها الأدنى، وصولاً إلى تحقيق تنمية إنسانية تعنى بالإنسان كهدف وقيمة؛ ذلك أن التنمية الإنسانية، تستهدف الإنسان كمحور تركيز، ومن القيم الأخلاقية (الأخلاق النظرية) أن تكون الموجه الفكري للتنمية الإنسانية وإطارها، وبناء عليه تتموضع نتائج التنمية لخدمته ولتوسيع خياراته نحو تعزيز حضوره الإنساني، وبقائه وكرامته، وبهذا يتحقق الفعل الأخلاقي (الأخلاق العملية). من هنا، فإن من أهم الأخلاق الإنسانية أن يحيا الإنسان بعيداً عن الفقر، والحاجة، والعوز لأهم أساس للحياة، وهو توفير الحد الأدنى من متطلباتها من الطعام، والمياه، والمسكن، وغيرها.

يقسم العلماء والفلاسفة الأخلاق إلى نوعين، هما: الأخلاق النظرية التي تهتم بوضع القواعد الكلية لأعمال الإنسان، وسلوكه، وغايته من الحياة في شتى الأماكن والأزمان، وبحثه عن الخير والسعادة؛ والأخلاق العملية المتمثلة في تطبيق القواعد

الأخلاقية على الحالات المجسدة في الحياة والمهنة والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، وهي تختص كذلك بالممارسة التطبيقية الواقعية للقوانين الأخلاقية وتحديد مدى ملاءمتها لمقاييس الأخلاق.

وعليه، فإن هناك أهمية للبحث في المنظور الأخلاقي للتنمية الإنسانية؛ لكون الأخلاق يمكن أن تشكل المنعة ضد الأخطار التي يواجهها الإنسان في العالم، وأهمها الفقر، وهو الحالة المناقشة والمطبقة على كل من التجربتين: اليابانية والمصرية في هذا البحث؛ ذلك أن تمتع البشر بخيارات عدة يمتلكون بوساطتها القدرة على التصدي لمشكلة الفقر والوقوع فيه، يمثل الحالة المثالية للحياة.

وفيما تتعدد التراكيب اللغوية لمفهوم التنمية، سواء كانت تنمية إنسانية أم تنمية شاملة، أم مستدامة، أم بشرية، فإن هذا البحث يتبنى مصطلح التنمية الإنسانية؛ كون التنمية – بالأساس – هدفها الإنسان وسيلة وغاية.

ولتحقيق أهداف البحث جعلت هيكليته في خمسة أجزاء: عقد الأول لمنهجية البحث. وأفرد الثاني لإبراز المفهوم النظري للأخلاق. وكرس الثالث لتأطير مفهوم التنمية الإنسانية. وخصص الرابع لتبيان دور أخلاقيات التنمية الإنسانية في محاربة الفقر في ضوء التجربتين اليابانية والمصرية. وأفرد الخامس بجملة من النتائج والتوصيات.

أولاً – منهجية البحث:

(1) مشكلة البحث وأهدافه:

أ – مشكلة البحث:

على الرغم من أن الأخلاق فكرة فلسفية بالأساس، فإن بناء منظومة أخلاقية للتنمية الإنسانية تنهض بالإنسان، تُدخل لعملية التنمية قيماً نظرية، وعملية ذات طبيعة تطبيقية، وسلوكية، تفتح المجال لاستيعاب الإنسان، وترقيته، واحترام إنسانيته.

وتكمن مشكلة البحث الرئيسة في سؤال مركزي هو: كيف تؤثر الأخلاق في مسار التنمية الإنسانية في أي مجتمع تنفذ فيه؟ وبمعنى أكثر تحديداً، كيف تسهم أخلاق التنمية الإنسانية بالحد من الفقر، والقضاء على مسبباته؟. من هنا، هناك أهمية للإجابة عن تساؤل أولي يتمثل في وجود أخلاقيات للتنمية أم لا؟.

ب – أهداف البحث:

1 – استجلاء منطوق العلاقة المفترضة بين الأخلاق والتنمية الإنسانية. والمعيار الأخلاقي يشكل عاملاً جوهرياً في إحداث تنمية إنسانية.

2 – تبيان أن إحداث تنمية حقيقية في أي مجتمع ينبغي أن تكون الأخلاق المنارة التي توجه التنمية نحو تحقيق أهدافها.

3 – توضيح أن الفشل في تحقيق التنمية الإنسانية، والقضاء على الفقر، يرتبط جذرياً بانتفاء مبادئ الأخلاق وغيابها بداية عن تلك الأهداف.

(2) فروض البحث:

الفرض الرئيس الأول: هناك علاقة طردية بين تطبيق الأخلاق في عملية التنمية الإنسانية وأهمية ومكانة الإنسان.

الفرض الرئيس الثاني: هناك علاقة سببية بين الأخلاق كإطار مرجعي لضمان توزيع متساوٍ لمكاسب التنمية الإنسانية وتخفيف آثار الفقر على حياة الإنسان.

(3) منهجية البحث:

يستند البحث إلى منهجين: المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على توصيف الأطر النظرية للأخلاق، والتنمية، والربط التحليلي مع واقع الفقر في العالم، ومدى وجود أهمية لمحاربته، والقضاء على مسبباته، كنتيجة للقيم الأخلاقية الإنسانية. والمنهج المقارن، القائم على مقارنة بين دول تبنت القيم الأخلاقية ونجاحها من عدمه في تطبيقها كمنطلق للتنمية الإنسانية ببعد أخلاقي.

(4) أسئلة البحث:

1 – ما أخلاقيات التنمية الإنسانية؟

2 – كيف يمكن تحقيق تنمية إنسانية مبنية على الأخلاق؟

3 – ما طبيعة الأثر المتحقق من مطلب الأخلاق في تطابق التنمية الإنسانية على الفقر؟

(5) الأخلاق في الفكر السياسي:

تنبثق الأخلاق من الفكر الذي تقوم عليه الدولة واعتمادها فكراً موجهاً سواء كان النهج رأسمالياً أم اشتراكياً، إسلامياً أم قومياً.

أ – الأخلاق في الفكر الإسلامي:

يرى الإسلام أن الحياة لا تستقيم إلا بالإيمان، وأن الإيمان يفترض من الوجهة الفضلى تقديم المنفعة للناس، من خلال السلوك الفردي والجماعي بما يحقق الهدف من حياة المؤمن المتمثل في عبادة الله.

من ثم، فإن المنظور الأخلاقي الكوني العميق للإسلام يكمن في توجه أخلاقي منسوج نظامياً في الشكل والمحتوى على السواء. فكل ما في الكون مخلوق ليتمتع به الإنسان ولكن ليس بالطريقة النفعية بل بطرائق تبرز مسؤولية أخلاقية عميقة، تترجم الفعل الإنساني إلى اعتراف بأن ذلك الفعل يكون للفرد نفسه أولاً وبصورة أكثر أهمية، كأعضاء في جماعة اجتماعية، وبذلك يكون للأفعال نتائج كونية (حلاق، 2014: 165).

لذا يضع الإسلام نظاماً أخلاقياً يلبي حاجات الإنسان القيمية والعملية على اعتبارين أساسيين، هما: أولاً – أنه لا إنسان بغير أخلاق؛ ذلك أن الأخلاق الحسنة قيم عليا تتحقق فيها إنسانية الإنسان، تتجسد فيها هويته ذات الطبيعة الأخلاقية. ثانياً – أنه لا أخلاق بغير دين (عبد الرحمن، 2000: 147)؛ حيث تشكل منظومة الأخلاق الإسلامية مفصلاً أساسياً في الحركة الإنسانية والبناء الحضاري القائم على احترام إنسانية الإنسان (مشرف، 2009).

ب – الأخلاق في الفكر الليبرالي:

يرتكز الفكر الليبرالي إلى مرتكزات أخذت وجوهاً متعددة، منها: الحجة الأخلاقية التي تقول بأن المصلحة الذاتية مبدأ عام في الطبيعة البشرية وأن كل فرد يعرف مصلحته على أكمل وجه؛ لذلك ينبغي تركه لتحقيق مصالحه؛ والحجة البيولوجية التي تشير إلى أن النظام الاجتماعي نظام قائم على غريزة التفوق، وأن المجتمع المتقدم هو المجتمع الذي يسود فيه القوي ويستعبد فيه الضعيف؛ والحجة الاقتصادية التي مفادها أن ازدهار التجارة والصناعة يعتمد على ترك المشروع الخاص القائم على المنافسة الحرة؛ كون الحرية الفردية مسخّرة للصالح العام، وأن أي تقييد اقتصادي سيؤدي إلى الخلل وانهيار التطور والنمو الاقتصاديين. من ثم فإن مرتكزات الفكر الليبرالي تقوم على الحرية والفردية والعقلانية (خليل، 2016).

ولكون الرأسمالية هي الذراع التطبيقية لليبرالية فهي تكوين اجتماعي واقتصادي مستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال العمال؛ ذلك أن

المنحى الرئيس للإنتاج الرأسمالي القائم على فوضى الإنتاج والأزمات الدورية، فالتناقض الأساسي في هذا النظام قائم بين الخاصية الاجتماعية للعمل والملكية الخاصة لرأس المال؛ أي بين الطبقتين البروليتارية والبروجوازية (وهبة، 2007: 325)؛ من ثم فإن جوهر الأخلاق البورجوازية (الرأسمالية) يقوم على الفردية والأنانية، فهي لا تعترف في العلاقات بين الناس إلا برابطة واحدة هي المصلحة العارية والمنفعة الشخصية والكسب الشخصي، والأخلاق التي تبرر الحروب وكراهية البشر؛ بما يؤدي إلى أن يكون الحق دائماً بجانب القوة (الصوراني، 2017)؛ فالرأسمالية تنطلق من منطوق اقتصادي يقوم على الإنتاج وزيادته لتعظيم الأرباح لا إشباع الحاجات، فالبحث عن أكبر ربح ممكن غاية في حد ذاته.

ج – الأخلاق في الفكر الاشتراكي:

تقوم النظرية الاشتراكية على فكرة توحيد الجماعة الإنسانية في مجتمع منظم اقتصادياً بما يفضي إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتنظيم توزيعها عبر الدولة.

وتؤسس الأخلاق عبر الاشتراكية كأيديولوجية فكرية والشيوعية كتطبيق لها، انطلاقاً من تطور وسائل الإنتاج؛ كون كل مجتمع له أخلاقه التي تتناسب مع وسائل إنتاجه، من ثم فالأخلاق غير ثابتة بل متطورة؛ بمعنى أن الأخلاق متحركة كنتيجة لحركة المجتمع الاقتصادية؛ فهي غير ملزمة وغير أبدية؛ كونها أخلاق طبقية: إما مستمدة من هيمنة الطبقة الحاكمة والمالكة لوسائل الإنتاج، وإما هي أخلاق البروليتاريا في مرحلة التمكين والشيوعية. وإن الأخلاق المؤدية إلى الاشتراكية والشيوعية هي التي تؤدي إلى انتصار تلك المبادئ (أبو سمعان، 2011).

د – الأخلاق في الفكر القومي:

القومية وتطبيقاتها الفاشية والنازية هي تيار سياسي وفكري، ومما يميز الفكر القومي غياب إطار أخلاقي يضبط مساراتها؛ كون المبادئ التي تقوم عليها تناقض القيم الأخلاقية؛ فهي تنهض على مقومات، أهمها: التعصب القومي فكراً وممارسةً، وبناء الدولة على نحو بيولوجي يقصي الآخر، وتحيزات وعدم مساواة ضد المرأة والطبقة والنوع. وتعد الفاشية أيديولوجية قومية متعصبة، تنحو نحو الطابع الإبادي والعنف، بل هي عنصرية دون خجل؛ فالفاشيون لا يتعاملون مع جميع سكان إقليم ما على أنهم مواطنون، أو بشر أصحاب حقوق متساوية.

وتتميز العنصرية في القومية الفاشية في منحى رئيس، هو: العنصرية البيولوجية؛ فالعرق يتحدد بيولوجياً، من ثم تقسيم الشعوب إلى فئات عليا ودنيا، والدنيا لا تكاد تختلف عن رتبة الحيوانات العليا. وقد تستخدم العليا البشر "الدنيا" فيما يحقق مصلحة الأجناس العليا، أو حتى يمكن قتلهم. لذا كان هناك توجه نازي في التعامل مع المسألة العرقية، من مثل: الاستيلاد الانتقائي، وتعقيم (من العقم) "غير الصالحين"، وتنفيذ برنامج لقتل المرضى النفسيين والمعوقين ذهنياً، أضف إلى ذلك أن القومية العنصرية للفكر الفاشي تتصور الأمة من منظور ذكوري؛ ذلك أن الوظيفة الأساسية للمرأة إنجابية منزلية (باسمور، 2014).

(6) الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الأخلاق، بيد أن معظمها تناول الأخلاق من الناحية النظرية؛ حيث توجد دراسات حاولت التقريب بين الأخلاق والسياسة والتنمية السياسية، وبين الأخلاق وتنمية الموارد البشرية، وبينها وبين التنمية على المستوى العالمي، وربطها مع الديمقراطية التداولية، ومن هذه الدراسات ما يلي:

1 – دراسة إمام (2000)، وهي دراسة وصفية هدفت إلى تقديم قواعد لبناء سياسي جيد، يتيح تكوين الشخصية الإنسانية المتكاملة للمواطن العربي صاحب الخلق القويم الذي لا ينافق ولا يكذب، ويحافظ على حقوق الآخرين، ويرعى مصالحهم. ويلفت الباحث إلى أن هذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال فهم معنى نظام الحكم وكيف يكون قوياً، قادراً على الصمود في وجه العقبات، من خلال حكم الشعب لنفسه؛ تحقيقاً لهدف رعاية مصالح الناس، وتمكينهم من تنمية ملكاتهم، وقدراتهم، والبحث عن السعادة، وتوصل الباحث إلى أهمية التفريق بين الأخلاق والسياسة على الرغم من الاتصال بينهما؛ حيث كان الاعتقاد قديماً بأن الحاكم هو النموذج، والقدوة، فإذا كان شخصاً فاضلاً استطاع أن يخلق المواطن الفاضل الذي تتكون منه المدينة الفاضلة، مؤكداً أن الأخلاق نتيجة مترتبة على نظام الحكم، لا العكس، وأن الأخلاق القويمة لا توجد إلا في الشخصية المتكاملة التي نالت جميع حقوقها السياسية، ومارستها على نحو طبيعي.

2 – دراسة شلبي (2010)، وهي دراسة وصفية، هدفت إلى معرفة ماهية العلاقة بين الأخلاق وإحداث تنمية سياسية حقيقية لأي مجتمع، وتحديداً المجتمعات العربية؛ حيث استعرضت الدراسة المفاهيم المختلفة للأخلاق، وللتنمية

السياسية، مشيرة إلى أن وجود أرضية أخلاقية سليمة ضرورة لإحداث تنمية سياسية؛ كون العلاقة بينهما طردية، فكلما كانت الأرضية الأخلاقية سليمة وبمستوى عالٍ، ورفيع، كانت القدرة على إحداث التنمية أمراً سهل المنال. واستنتجت أن سبب تخلف العرب يعود إلى الارتباط بشكل مباشر بالقيم الخلقية التي يتبنونها، وأوصت بضرورة العمل على تطوير القيم بما يتناسب وحجم التطور المذهل الذي يحصل في الدول المتقدمة، بشرط التوازن بين المحافظة على الأصالة وأخلاق التقدم.

3 – دراسة خلف (2010)، وهي دراسة اختبارية هدفت إلى تقديم تصور لمفهوم دور القيم الأخلاقية في تنمية الموارد البشرية من خلال الكشف عن الفعل الأخلاقي في اتخاذ القرار الصائب عبر بناء نموذج فكري يتضمن دراسة المعلومات، والبيانات، واتخاذ قرار من بين البدائل المتاحة، مستخدمة أسلوباً تحليلياً من خلال استمارة الملاحظة وسيلة للاستبانة على عينة بحثية من الأكاديميين. وتوصلت إلى فاعلية متغيرات الفعل الأخلاقي في بناء القدرات، وإتاحة الفرص المتكافئة عند صنع القرار واتخاذه، والارتباط بالتنمية، وإثراء الاقتصاد والتعامل الكفؤ مع القرار، واتخاذ القرار بما ينسجم وروح العصر من التقنية، والصيغ الجديدة، والمرونة في أسلوب اتخاذ القرار، وأهمية إدراك العلاقات القائمة بين البيئة المجتمعية والأنظمة الحضارية لصنع القرار، ومشاركة الآخر في صنع القرار. وأوصت باعتماد القيم الأخلاقية كإستراتيجية صنع للقرار المتميز على المستوى التطبيقي، واستثمار البنى الأخلاقية واعتمادها كأحد معايير التقييم للقرارات.

4 – دراسة Crocker (2008)، وقد هدفت إلى تقديم شروح وتبريرات وتطبيقات لمدى انعكاس الأخلاق على أهداف التنمية وسياساتها، ومؤسساتها على المستويين المحلي والعالمي. وقد أكدت الدراسة أن أعظم مسألة تواجه الإنسانية على المستوى العالمي هي مشكلة التفاوتات الهائلة بين الأجزاء الأغنى، والأفقر في الكرة الأرضية. وتقدم الدراسة رؤية جديدة لنهج أخلاقيات التنمية، ولإمكاناتها عبر تطبيق الديمقراطية التداولية، وهو الأمر الذي يتطلب الدفاع عن نموذج المؤسسة الذي يرتكز على الأخلاق، وتطبيقاتها على قضايا الاستهلاك، الجوع، الحكم، العولمة. وتناقش الدراسة نماذج من عمليات التنمية في العالم، وترابطها مع الأخلاق التنموية على المستوى العالمي، عبر قراءة لآراء المحللين لتلك النماذج. وقد توصلت إلى أهمية تقوية الترابط بين الأخلاق من جانب، والقدرات والإمكانات والتوجه نحو

الدمقرطة وتعميقها على جميع المستويات المحلية والعالمية من جانب آخر، وأن إدراج الأخلاق على جدول أعمال التنمية في الإطار العملي يؤسس لمرحلة من تقوية المؤسساتية بمثالية أخلاقية إنسانية؛ الأمر الذي يردم الهوة بين الشمال والجنوب، وأن التنمية يجب أن تترادف مع الديمقراطية ولا سيما التداولية للتقليل من الفاقة والفقر على جميع المستويات.

وعلى الرغم من الأهمية العلمية لهذه الدراسات، والإفادة منها ومن غيرها، فإن خصوصية هذا البحث تكمن في أنها تستقصي الأثر المتحصل لوجود الأخلاق من عدمه على التنمية الإنسانية بشكل عام، وبخاصة على الفقر، وتغلغله في المجتمعات؛ الأمر الذي يوجد حالة من غياب للأخلاق في تطبيق التنمية الإنسانية. كما أنها تقدم أمثلة لدول نجحت في تجربتها التنموية وأخرى فشلت على الرغم من تبني القيم الأخلاقية.

ثانياً – مدخل نظري لسؤال الأخلاق:

على الرغم من كون الأخلاق سلوكاً فردياً، فهي سلوك ذو دلالة وظيفية جماعية؛ ذلك أنها مترابطة جزئياً ومن ثم كلياً. فمنزلة الأخلاق ذات طبيعة مثالية، وبما أن الإنسان بطبعه، يسعى إلى الكمال في علاقاته مع الآخرين نتيجة اجتماعه معهم، وقبوله بالعيش المشترك، فالأخلاق تأتي في صلب هذه العلاقة وناتجة منها. وبما أن العلاقة بين السياسة والأخلاق تدخل في دائرة الجدلية، وعدم التوافق، فالأخلاق تستمد كينونتها من المعتقدات المشتركة الكامنة في القيم الجماعية المستقرة في فكر الأفراد والجماعات. حيث تعد القيم الأخلاقية موجهات للسلوك وضوابط له، وهي حارسة للأنظمة، وحامية للبنية الاجتماعية.

ولا يمكن الفصل، نظرياً، على الأقل، بين منظومة الأخلاق المستقرة في أي مجتمع وقواعد النظام السياسي للدولة وسياساته، المتجهة نحو تكريس القيم داخل المجتمع المعبرة عن المصلحة العامة، وذلك عبر قوانين وأنظمة تؤطر السلوكيات المعبِّرة عن تلك الأخلاق ذات الصبغة المقبولة جماعياً؛ كون القيم الأخلاقية تخص المجتمع ونتاجه. من ثم، تبرز أهمية تحديد الأهداف، والوسائل التي تتوخى الدولة تحقيقها؛ بمعنى ألا تكون تلك الأهداف والوسائل متناقضة مع منظومة الأخلاق المجتمعية التي يتبناها النظام الاجتماعي.

يتعامل منظور الأخلاق مع القيم المتمثلة في الخير والشر، مع الصح والخطأ.

وقد انبثقت الأسئلة الأساسية من سقراط وأفلاطون إبان الدولة الإغريقية، مهد دراسة الأخلاق، وهي: كيف يمكن أن يعيش الإنسان؟ ما الحياة الجيدة؟ ما الذي يجعل أي سلوك صحيحاً من كونه خطأً؟ ما أهداف الإنسان في الحياة؟ (Sullivan, & Segers, 2007: 310).

لذلك، تعد مسألة الأخلاق من المسائل التي عالجها الفكر السياسي عبر التساؤلات التي تتالت عبر الزمن، منذ الفكر الإغريقي حتى الوقت الحاضر؛ إذ تمحورت حول ماهية الحياة الجيدة؟ وما المجتمع المثالي؟ وما الدولة العادلة؟ وكيف يمكن أن تكون أهداف السياسة مرتبطة بأهداف الأفراد؟

طغى على علم السياسة منذ بدايته الطابع الفلسفي والمثالي، وبشكل واضح منذ العصور الكلاسيكية حتى بداية العصور الحديثة؛ حيث كان ينظر في تلك الفترة إلى السياسة على أنها حقل معياري وأخلاقي، وكان من أهم الموضوعات التي حظيت باهتمام المفكرين السياسيين طبيعة الدولة المثالية، والعلاقة بين الأهداف الإنسانية والميتافيزيقية، والغايات المطلقة للحياة السياسية (Kurian, James, Champers, Garrett, & McClain, 2011: 733).

فغاية الأخلاق مثالية، وهي تكمن في الارتقاء بالفرد نحو الكمال، وتحقيق السعادة. وبما أن أي نظام سياسي هو إفراز المجتمع بجميع مكوناته، فلا بد من أن تتجه سياسات النظام وتشريعاته إلى صالح الجماعة، وخيرها المشترك؛ إذ تضع الأخلاق القيم، والقواعد المرجعية التي تحدد سلوك الفرد بما يتواءم مع القيم الأخلاقية المتوافق عليها.

من وجهة نظر الفلسفة، هناك نوعان من الأخلاق، هما: الأخلاق النظرية أو المعيارية، والأخلاق العملية. تهتم الأخلاق النظرية بتطوير القيم التي توجه العمل والسلوك الإنساني وتبريرها. أما الأخلاق العملية فتولي الاهتمام بالطرق، والأساليب المطبقة على حالات فعلية وتقترح حلولاً ملائمة لها. من ثم، فإن دراسة الأخلاق والسياسة يمكن اعتبارها مثالاً للأخلاق التطبيقية (Sullivan, & Segers, 2007: 310).

لا شك أن المبادئ السياسية الحقة هي نفسها مبادئ الأخلاق، وقد تمت توسعتها؛ بمعنى وضعت في قوانين محددة لا تستخدم مرة أخرى كمفاهيم أخلاقية يفسرها الفرد على هواه، وإنما هي قوانين تنطبق على جميع الأفراد الذين يشكلون هذا المجتمع دون تفرقة أو تمييز. فالإنسان كائن أخلاقي يتميز عن

الحيوانات الأخرى بهذا السلوك السامي؛ بحيث لا يتحدد وجود الإنسان إلا من خلال علاقته بالقيم (إمام، 2001: 70–71)؛ ومن المفترض أن تكون هذه القيم الأخلاقية مجسدة في التشريعات والسياسات الحكومية لأية دولة؛ بحيث تتموضع أخلاقيات المجتمع ضمنها ومن خلالها.

وتظهر الأخلاق في سير المجتمع، ثم يحدث التمايز في الإطار السياسي، وتتحول المفاهيم الأخلاقية إلى مستودع تستمد منه السياسة أفكارها؛ ففكرة العدالة مثلاً فكرة أخلاقية، وقد خصص لها أفلاطون أكبر محاورة من محاوراته هي "الجمهورية"؛ ليعالجها عند الفرد وعند الجماعة في آن واحد. وفكرة المساواة فكرة أخلاقية، وكذلك الحرية والإخاء، وتأتي السياسة لتستمد من هذا المستودع الأخلاقي ما تحتاج إليه من أفكار وتقننه؛ بمعنى تجعله قوانين تحكم العلاقات بين الناس في المجتمع (إمام، 2001: 42–43).

لا يرى أرسطو فرقاً أساسياً بين علم الأخلاق وعلم السياسة؛ فخير الفرد وخير المجتمع هما من ناحية المثل الأعلى شيءٌ واحد، والفضيلة التي يتحلى بها الفرد هي أيضاً فضيلة المجتمع، وعلى هذا يرى أرسطو أن علم السياسة كعلم يتناول مجتمعاً أخلاقياً بأسره يسعى إلى الخير الكامل الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالعمل المشترك، هو علم الأخلاق في أسمى صوره، فهو علم يبحث في واجب الإنسان كله، واجب الإنسان في بيئته، واكتمال أفعاله، وعلاقاته، وهو هنا يفصل بين الفضيلة كحالة سيكولوجية ساكنة في الفرد، والفضيلة كطاقة متحركة للإنسان في المجتمع (باركر، 1966: 20).

وتحديد مدلول الأفكار الأخلاقية ومعانيها يتم من خلال إعمال العقل باعتباره ركيزة أساسية في المفهوم الأخلاقي. ويربط بعض المفكرين بين الأخلاق والعقل؛ كون الأخلاق نتيجة طبيعية للعقل الإنساني، باعتبار أن الأخلاق من الأفعال، والسلوكيات الناتجة من فضيلة الحياة المشتركة للإنسان والاجتماع مع جنسه في عيش جماعي؛ إذ إن الرابطة بين السياسة والأخلاق مردها إلى أنهما نشأا من مصدر واحد هو العيش في الجماعة، فالحياة المشتركة تقتضي بالضرورة أن تكون نتيجة أخلاقية عقلانية.

يطلق لفظ الأخلاقية على الرغبة في فعل الخير، المتأصلة في حياة الإنسان بمقتضى العقل، فالفضيلة الحقيقية لا تتمثل إلا في العيش على مقتضى العقل

(سبينوزا، 2009: 292)؛ حيث تتخذ الأخلاق صورة تنظيم اجتماعي يخضع فيه الفرد لمقتضيات الحياة الجمعية، تكرس قواعد أخلاقية؛ بحيث يأتلف من ذلك عقل جمعي، يحدد عمل الأخلاق في صيانة كيان المجتمع بعادات أخلاق جمعية، أو أخلاق للجماعة (إمام، 2001: 77)؛ ويمثل الاتجاه العقلاني صورة للسعادة؛ كونه ينص على أن مبادئ الحق والعدالة تنشأ عن طبيعة الإنسان، ولا تتناقض مع الخير...؛ ذلك أن الرؤية الأخلاقية بنية مركبة جداً من المبادئ والمثل والأوامر، وتتضمن جميع العناصر المتعلقة بالفكر والسلوك والإحساس (راولز، 2011: 551).

ويعنى جوهر الأخلاق بالنهايات التي يسعى إليها البشر بطريقة عقلانية؛ لاختيار المبادئ ومتابعة ماهيتها، والتقاليد الأخلاقية للأفراد، والجماعات، التي يجب أن تحكم خيارات الإنسان ومساعيه، وأهمها كيفية الوصول إلى السعادة عبر تبني السلوك الصحيح، وتبني القيم ذات التبرير الملائم للعقلانية، والمعاملة الإنسانية بين الأفراد، القائمة على التفهم، والتفاهم، واحترام إنسانية الإنسان (The Cambridge Dictionary of Philosophy, 1999: 285-289).

وينصب اهتمام الأخلاق بمسائل تمس جوهر الحياة الإنسانية، التي شغلت بال كل المفكرين والفلاسفة، كالخير والشر، والحب والكره، والصدق والكذب، والحق والباطل، والعدالة والظلم، والإرادة الحرة والمساءلة، وغيرها. لقد أثبتت هذه القيم عموميتها عبر الزمان والمكان، ولمختلف الشعوب على وجه الأرض، وأصبحت من الأمور الضرورية ليس للتقدم فحسب بل من دونها تنعدم الإنسانية (شبلي، 2010: 38).

استناداً إلى وجهة النظر الأخلاقية "المثالية"، فإن الدولة منظمة أخلاقية، يتضامن فيها الفرد والدولة لتحقيق الخير، والسعادة، والعدالة وغيرها من القيم بوصفها فضائل يتميز بها المجتمع، وهذه الفضائل تتمحور في النهاية كنتائج هي للفرد، وتكون من ثم للجميع؛ الأمر الذي يحقق المصلحة العامة المفترضة.

ويشير راولز إلى أن الأخلاق ونظريتها يجب أن تتجسد في العدالة كعقيدة. كما يفترض أن يكون هناك أخلاقيات للسلطة ينظر من خلالها أعضاء المجتمع بعضهم إلى بعض على أنهم متساوون، كأصدقاء وزملاء، ينضمون معاً في نظام من الشراكة من المعروف أنه لمصلحة الجميع ويحكم من خلال تصور عام للعدالة. يوصف مضمون هذه الأخلاقيات من خلال فضائل تعاونية: تلك المتعلقة بالعدالة والإنصاف، والثقة، والاستقامة والحيادية (راولز، 2011: 564–565)؛ وتتجه القيم

الأخلاقية إلى رفع طموح الإنسان وتطلعه إلى مزاولة حياة إنسانية كريمة؛ فهي فعل، وعمل الخير، وتحقيق السعادة والفضيلة؛ ذلك أن عمل الخير اختيار، وتحقيق لقيمة الحرية، ولا يكون فعلاً أخلاقياً إلا إذا واكبته حرية من حيث هي إرادة ونهوض بالإنسان وبأهمية وجوده (عبد السلام، 1992: 131)؛ وعليه فهناك مستويات للأخلاق، أهمها: أخلاق القانون، التي تجعل سلوك الخير مجرد طاعة لقواعد قانونية، وأخلاق الحرية، التي تنظر للإنسان كائناً عينياً مختاراً (عبده، 1999).

بناء على ما سبق، تعد المبادئ الأخلاقية من المعايير الصالحة إذا تناغمت مع النتائج المرجوة من رفعة المجتمع، ومصالحه، وقيمه العامة فردياً، وجماعياً؛ إذ إنها نتاج للفكر السياسي المثالي الذي يسعى لتحقيق الخير للمجتمع كافة عبر محاربة ما هو مضاد له، من خلال إيقاظ الإحساس بالقيم الإنسانية العليا؛ حيث يبرز العديد من المفكرين الأخلاق والقيم الناتجة عنها، من مثل العدالة، والمساواة، والحرية، والخير، والسعادة، والحق، وغيرها من القيم الأخلاقية.

ثالثاً – التنمية الإنسانية:

تطور مفهوم التنمية خطوة خطوة؛ لكي يحسن، ويتضمن جميع مكونات توقعات الأداء وصولاً إلى حياة أفضل، وأكثر إقناعاً حول العالم؛ بحيث تعكس نماذج التنمية قيم الإنسانية، والمشاركة، والاستدامة. بيد أن هذا الأمر يعد أمراً مثالياً من المفترض أن يتحقق، لكن الواقع التنموي الإنساني في العالم يتناقض مع هذه الوضعية؛ ذلك أن هناك فجوة في واقع التنمية بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة، والأمر الذي يثير مزيداً من الغرابة وجود هذه الهوة التنموية داخل الدولة نفسها.

لقد تمحورت تقارير التنمية المتعاقبة التي تصدر تباعاً عن الأمم المتحدة حول مفاهيم التنمية وعلاقتها بالإنسان من مختلف النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية؛ بحيث نظرت إلى الإنسان كمدخل، ووسيلة، وهدف منتفع من تحقيق التنمية. وأبرزت هذه التقارير الجوانب المعوقة للتنمية. وتمثلت أهم هذه المعوقات بما يأتي: الإنفاق العسكري، وغياب الالتزام السياسي نحو التنمية، وعدم إتاحة توزيع ناتج النمو الاقتصادي توزيعاً عادلاً، ونمو البطالة، وانعدام المساواة بين الجنسين في مجالي: الاقتصاد والسياسة، ووجود نمو من دون تمكين من

الحقوق، والحريات السياسية، وازدياد نسب الفقر في العالم، والتدهور البيئي وغيرها. وفي هذا الإطار تأتي مسألة الفقر وكيفية تخفيفه ومن ثم القضاء عليه.

ينطلق مفهوم التنمية الإنسانية من أنه لجميع البشر لمجرد كونهم بشراً، وحق أصيل في العيش الكريم جسداً ونفساً، وإن مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية لا يقف عند المعايير الاقتصادية الضيقة، أو حتى عند التنعم المادي، أو إشباع الحاجات الأساسية وما شابه، ولكنه يمتد إلى الأمور المعنوية التي تؤكد سمو الإنسانية، من مثل: التمتع بالمعرفة، بالحرية، واحترام الذات وتحقيقه (فرجاني، 2002).

لذا، يمكن فهم التنمية ضمن المسار الاقتصادي، كما هو الحال في اقتصاديات التنمية السائدة، أو ضمن المسار السياسي، والاجتماعي، كما توصف ضمن نظرية التحديث. وتحدث التنمية عندما تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فيما يخص مكتسبات التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وهذا الأمر يعد بالنتيجة أمراً أخلاقياً.

تعد التنمية عملية شاملة مستمرة اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم، وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع، وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها (قاسم، 2007)؛ كما تعرف التنمية البشرية بأنها توسيع خيارات الأفراد، فيعيشون حياة صحية مديدة، ويحصلون على التعليم، ويتمتعون بمستوى معيشي لائق (تقرير التنمية البشرية، 2014)؛ ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة، بعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي، وبعضها ثقافي، وحيث إن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان. والتنمية عملية، ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تهتم بالعملية التي تجرى من خلالها، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002: 13).

وتعني التنمية القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستوى المعيشة، والارتقاء بنوعية الحياة، وزيادة قدرة المجتمع على الاحتفاظ بذاته ومصالحه وقيمه الجوهرية، وهي تمثل نقلة نوعية على الصعيد المجتمعي كله، ذات أبعاد اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية، وصولاً إلى إحداث تفاعل مجتمعي حقيقي عن طريق تحرير طاقات المجتمع، وإطلاق قدراته، وقواه الاقتصادية، والاجتماعية، وبناء القدرات الذاتية اقتصادياً، وسياسياً، وثقافياً بما يسهم في

استمرارية التطور والنمو أو استدامتهما، ومن تحقيق الرقي الحضاري، والارتقاء بمستويات المعيشة للمواطنين؛ كون التنمية – في الأساس – حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان(عبد الخالق، 2004).

وينظر إلى التنمية على أنها عملية تطوير وتنمية للعنصر البشري؛ بما يؤدي إلى توسيع فرص الاختيار ومجالاته أمامه بشفافية، وحرية، وديمقراطية؛ بما يؤدي إلى تحسين نوعية حياة البشر أو جودتها (علام، 2006: 18)؛ لذلك، يعد الإنسان مركز اهتمام التنمية، وجوهرها؛ بحيث تتجه إدارتها نحو محاربة الفقر، وعدالة التوزيع للموارد، واتخاذ القرار بمشاركة شعبية؛ بمعنى زيادة الخيارات المتاحة وتوسيعها أمام الناس، وذلك عائد؛ لكونه الثروة الحقيقية لأي أمة. وتتركز الخيارات الأساسية للتنمية في: أن يحيا الناس حياة طويلة، وخالية من العلل؛ أن يكتسب الناس المعرفة؛ أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة (UNDP, 1990: 9-10).

وبما أن التنمية الإنسانية، تعنى بالإنسان وحياته ووجوده، فإن التنمية بشكل عام، تتطلب مبادئ أخلاقية لتحقيق العمل الجماعي، والتعاون المتبادل داخل المجتمع، ومن ثم تعزيز الثقة المتبادلة ما بين مختلف فئاته ومؤسساته، وأفراده. ويشهد التاريخ بأن أمماً كثيرة قد انهارت عندما أصاب نظامها الأخلاقي خلل كبير، فانحرفت عن أصول البناء التنموي، وتدهورت الثقة المتبادلة بين الناس، وأصبح انعدام التنمية هو عنوان العلاقات الاجتماعية، والإنسانية (شبلي، 2010: 4).

من هنا، تؤشر التنمية الإنسانية إلى أهمية توسيع الخيارات الإنسانية أمام الإنسان لكي يحيا حياة تليق بإنسانيته، بعيداً عن السلبيات، والأخطاء المرتكبة بحقه، من قبل الآخرين. فالواقع السياسي المتمثل في إهمال الإنسان وحقوقه، يفقد النظام السياسي الشرعية، ما دامت أغلبية أو أقلية حاكمة، قد تسيطر على الآخرين، وما دامت تفضيلات الشعب وحقوقه محكومة بالمصلحة الخاصة، ومتكيفة لتحمل الحرمان الإنساني، وخاضعة للتلاعب السياسي. إن أهداف التنمية ووسائلها يدعوان إلى وضع منظور الأخلاق في مركز التنمية؛ فالشعب يجب أن ينخرط بشكل نشيط عبر إعطائه الفرصة في تشكيل مستقبله، وليس باعتباره متلقياً سلبياً لثمار الخداع لبرامج التنمية؛ بمعنى تمكين الشعب من تقرير مصيره، وطرق التنمية التي تناسب حياته.

رابعاً – أخلاقيات التنمية الإنسانية – الفقر أنموذجاً:

تسهم أخلاق التنمية الإنسانية في جعل نتائج أفعال الإنسان مُحققة للسعادة؛ فهي مضاد للمرض واليأس الذي يلاحق البشر، وهي تجسيد للإطار الأخلاقي للمواطنين. وحتى تكون فعالة يجب أن تكون ضمن البنية المرجعية لأي سياسات تنموية. وبخلاف ذلك، يعتبر الأمر "كعب أخيل" يصيب العملية التنموية والسياسية بالضرورة. كما أن شيفرة الواجب الأخلاقي في التنمية تستند أساساً إلى قيم دينية، وعهود اجتماعية، وأفعال إيجابية لتفكيك التراكيب السلبية الخاصة بالسياسة العامة، وكذلك العمل على تدارك الأخطاء السابقة، من خلال ترتيبات مؤسسية تنفذ القيم الأخلاقية.

وتستنطق التنمية بشكل عام أسئلة حول أفضل النماذج التنموية الممكن تحقيقها، ونظراً للاستياء من مخرجاتها، ظهر مصطلح أخلاقيات التنمية نتيجة عدم إشباع التنمية بنتائجها ونماذجها التقليدية، لمتطلبات الحياة الكريمة للمواطن.

إن تواصل الكوارث الخمس، المتمثلة بالفاقة، وعدم المساواة، والعنف، والأزمات البيئية، والاستبداد؛ ضرب صميم العمل التنموي في العالم. وحتى في البلدان الغنية، زادت الفاقة وعدم المساواة؛ الأمر الذي انعكس على أخلاقيات التنمية من حيث أهدافها ووسائلها، حيث تعني التنمية تغييراً اجتماعياً حضارياً مفيداً على جميع المستويات. مثل هذا الانعكاس الأخلاقي، الذي يتضمن تقييم الواقع، والمستقبل الأفضل، أصبح يطلق عليه "أخلاقيات التنمية الدولية" (Crocker, 2008: 1).

يرى منظرو أخلاق التنمية أن القيم الإنسانية مثل العدالة، والمساواة، والحرية، وغيرها من القيم، تعد بمثابة منارات أخلاقية للتنمية، تؤثر في حياة الإنسان، وقيمته ومكانته في المجتمع الذي يعيش فيه؛ بحيث تنعكس الأخلاق على وسائل التنمية وأهدافها. ومن المهم لفت النظر إلى قضية أساسية تتمثل بكون الأمر الأكثر مبرراً من الناحية الأخلاقية وتجسيداً لقيم العدالة، والمساواة، والحرية، وغيرها، أن يكون هناك فرص متساوية لمتابعة حرية الاختيار لنوعية الحياة التي يريدها الأفراد، مع توافر القدرات والإمكانيات لذلك؛ الأمر الذي يؤدي إلى الإنقاذ من نتائج الحرمان المتطرف.

وتفترض أخلاقيات التنمية تقييماً لمعايير عدة، أهمها (Crocker, 2008: 42):

1 – تقييم لمبادئ أخلاقية أساسية، مثل العدالة، الحرية، والمساواة؛ بحيث

يتم – بحد أدنى – توفير منافع التنمية وحمايتها لكل شخص في المجتمع، بغض النظر عن الدين، الجنس، الانتماء العرقي، المنزلة الاقتصادية، العمر.

2 – تقييم أهداف التنمية ونماذجها، من مثل النمو الاقتصادي وعدالته، وتوافر الحاجات الأساسية، ووجود تنمية إنسانية ومستدامة، وكيفية اعتبار التنمية حرية.

3 – وجود بنية مؤسساتية، ومشاريع، وإستراتيجيات، معنية بالتنمية.

من الناحية الأخلاقية، ترتبط مبادئ التنمية وإجراءاتها بأداء الحكومات "السيئ"، وللوصول إلى تنمية جيدة، فإن ذلك يتطلب تطوير إستراتيجيات متجاوبة مع القيم الأخلاقية للجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم رفض الإجراءات المتطرفة والسلبية. كما تعتمد التنمية في أي مجتمع على وجود مؤسسات تدرك، أو تقترب أكثر من الأهداف المثمرة للتنمية. هذه الأهداف تتضمن التغلب على الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، فالتنمية مصطلح يشير، بالمعنى النفعي، إلى الصفات الايجابية للإنسانية، وأن تكون مبررة بشكل أخلاقي.

يشير منظرو أخلاق التنمية إلى أهمية أن يكون هدفها البشر بدلاً من النظر إليهم كأدوات (أو كرأس مال اجتماعي) لتحقيق التنمية، والعلاج، وتخفيض الموت، والمعاناة غير الإنسانية، غير المستحقة. ويعاني العديد من الناس في جميع أنحاء العالم، وبشكل غير مستحق، ومن دون أي مبرر من الموت. هذه الوفيات قد تكون بطيئة نتيجة أنواع الفاقة المختلفة، أو سريعة لكنها وحشية بسبب العرقية والنزاعات العسكرية، والحكومات القمعية، أو الدول الفاشلة (الهشة). في العالم الغني، هذه الآلام، والحرمان من غير المقبول أن تستمر، بل يجب أن تتوقف، والناس في كل مكان يجب أن يكون لهم الفرصة لحياة جيدة.

إن النهايات العامة لأي تنمية تؤطر في صيغة مثالية، ضمن قيم العدالة، والحرية، والمساواة، في سبيل تحقيق إسماع الأصوات المهمشة، وإشباع مصالحها، وأن يكون هناك كفاية أكبر في توزيع مكاسب التنمية للجميع، وإيصال عادل للمكاسب الإنسانية الجماعية بما في ذلك التكنولوجيا، والتنظيم، والأبحاث التي تهم المواطنين (Goulet, 1995: 11-12)؛ لذلك من الأهمية ألا تتضمن أخلاق التنمية النقد القوي، والأحكام حول المسؤولية الأخلاقية فقط، بل تتضمن أيضاً أثر كل من الاتجاه العام الذي يجب فيه أن يتطور المجتمع، وكذلك أن يجسد المبادئ الأخلاقية التي يمكن أن توجه نحو هدف التنمية؛ إذ توضع أخلاق التنمية العقلانية،

ضمن سياق نظرية التنمية الممارساتية، وتدافع، وتطبق، وتراجع أهداف التنمية الأخلاقية القابلة للتحقيق محلياً، وقومياً، وعالمياً (Crocker, 2008: 86).

وعليه، ينظر إلى أخلاقيات التنمية الدولية بأنها انعكاس المعايير الأخلاقية والقيم كغايات ووسائل، في المضامين الاجتماعية للدول وجعل عملية التغيير المرغوب فيها مرتبطة أخلاقياً بالتنمية وبرفاهية الإنسان؛ حيث تنقسم مستويات القيم إلى عدة مستويات، هي: الاعتراف بالقيمة كجزء من خطاب التنمية باعتبارها القلب في الفكر التنموي. والدفاع القوي عن النظريات المعيارية الأساسية سواء كانت علمانية أم دينية، وتبرر النموذج المعتمد للتنمية المحلية أو الوطنية أو العالمية؛ ذلك أن هذه النظريات تنادي بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والاحتياجات الأساسية والتفاهمات الدينية للحالة الإنسانية، وتطبيق القيم بشكل ملموس في القرارات المتخذة، سواء على مستوى المنظمات المانحة أو المجتمعات الوطنية، بما يتوافق مع الخطة الأخلاقية الأداتية لتحقيق أهداف التنمية (موقع جمعية أخلاقيات التنمية الدولية الإلكتروني).

لذلك، فإن الأبعاد الأخلاقية للتنمية تتضمن القابلية لتحليل أكثر عمقاً للفشل في عملية التنمية، بما يسمح بتوجيه صناع السياسة، ونشطاء المجتمع المدني وأعضائه؛ لمعالجة المعضلات التي تواجه التنمية، وتزود بحلول فعالة لتخفيف المعاناة الإنسانية، وعدم المساواة، وتعزز الحرية (Malavisi, 2004: 2).

وإذ تواجه أخلاقيات التنمية أخطاراً عدة، أهمها: العقائدية غير المبررة، والاستيلاء على السلطة بطرق غير مشروعة، وتبني نماذج للتنمية لا تتوافق مع أخلاقياتها؛ الأمر الذي يهدد التنمية، ويمنعها من الوصول إلى أهدافها عبر وسائلها الشرعية. وينظر الباحثون إلى التنمية، والتخلف كعملية، وكنتائج، وتحكم التنمية القيم الأخلاقية للوصول إليها وتجنب التخلف.

ينتقد منظرو أخلاقيات التنمية ثلاثة نماذج للتنمية، هي (Crocker, 2008: 42):

1 – النموذج الذي يحقق حداً أقصى من النمو الاقتصادي في المجتمع دون دفع أي انتباه مباشر إلى الثراء الكبير وإلى ظروف المعيشة الإنسانية الأفضل بالنسبة لأعضاء المجتمع؛ حيث يسميه المنظرون ثراء بغير هدف.

2 – النموذج الذي ينظر إلى المجتمع بأنه غير مكترث بنمو فجوة بين الأغنياء والفقراء.

3 – نموذج مساواة استبدادي؛ بحيث يتم إشباع الحاجات الفسيولوجية على حساب الحريات السياسية. وهذا يناقض إعادة التوزيع الحكومي الداعم للحقوق الفردية التي تسهم في استقرار المجتمع.

وبالنظر إلى النموذج الأول فإنه يتمثل في حالة فنزويلا؛ حيث إن معدل نمو الناتج المحلي خلال الفترة من (1958– 1977) بلغ (250%)، وهو رقم مذهل بكل المعايير، وتزامن ذلك مع نجاحات اقتصادية أخرى، أبرزها معدل تضخم منخفض وعملة قوية، بيد أن هذا يجسد نموذجاً للفرص الاقتصادية الضائعة والمهدرة؛ كون اقتصاد فنزويلا يفتقد أي شكل من أشكال التنوع الحقيقي، والقاعدة الإنتاجية تتسم بالأحادية والضيق، والاعتماد الكلي على الصناعات النفطية، التي تذبذب سعرها؛ الأمر الذي أدى إلى أزمة اقتصادية عميقة وحادة وحالة من الإعسار الاقتصادي وعدم القدرة على سداد الديون الخارجية البالغة (150) مليار دولار حالياً (محمود، 2017).

أما النموذج الثاني فينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية من حيث ارتفاع التفاوت الاجتماعي بين الملياردیرات البالغ عددهم نحو (500) شخص، يقف قبالتهم (50) مليون مواطن أمريكي يسدون حاجاتهم للبقاء على قيد الحياة من خلال بطاقة التموين التي يحصلون عليها من المكاتب والمنظمات الخيرية المعنية بالرعاية الاجتماعية (فولف، 2016: 229).

بينما يبرز الاتحاد السوفييتي – سابقاً – كنموذج مساواة استبدادي من خلال تطبيق الاشتراكية، التي هي في الأصل مساواة؛ ففي حين ارتفع مستوى المعيشة الذي وصل خلال (1976–1980) إلى (4,3%)، فإن النظام الاستبدادي – في المقابل – أغفل حق الشعب في اختيار ممثليه الذين ينوبون عنه في إدارة الدولة ومؤسساتها ومواردها؛ إذ اقتصر حق الانتخاب كحق وواجب على النواب بالحزب الشيوعي؛ الأمر الذي يعكس السيطرة على مقاليد الحكم من قبل حزب واحد، من ثم نبذ التعددية السياسية وكبت الحريات والرأي الآخر (معلم، 2015).

بيد أن المعضلة الأساسية التي ما زالت تؤرق المتخصصين بالتنمية الإنسانية، تتعلق بالفجوة بين النمو الاقتصادي المتزايد، وعدم انعكاس ذلك على المواطنين ومعيشتهم، وكأن هذا النمو لا يشملهم، إضافة إلى زيادة الهوة بين الفقراء والأغنياء؛ بحيث يزداد عدد الفقراء فيما يزداد الأغنياء غنىً. وفي حين يترافق الفشل في التنمية مع انتشار الفقر العالمي؛ فإنه يعود أكثر إلى وجود عدد

من الأسباب المتمثلة في تحكم النخبة بالسلطة، وانعدام الحريات، والانتشار الواسع للفساد، وافتقاد المؤسسات الديمقراطية، والأهم غياب الأخلاق عن الواقع المعيشي الناتج عن الفشل في التنمية، كونها غير موجهة للإنسان.

كذلك، فإن هناك خلافات متعددة حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية، في الديمقراطيات الغربية. البعض من هذه الخلافات حول القيم، من مثل: كيف يتم التعامل مع البيئة؟ وكيف يمكن تحمل التدهور البيئي؟ وكيف يمكن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لذلك؟ وكيف يكون التعامل مع الفقر (ما مقدار التضحية من الدخل الكلي الواجب التخلي عنه، من أجل السماح لبعض الفقراء الانتقال من الفاقة، أو أن يكونوا أفضل حالاً؟)، كذلك هناك الخلاف المتعلق بالنظرة إلى الديمقراطية (هل توجد رغبة للمساومة على الحقوق الأساسية، من مثل حق التجمع، إذا كانت مثل هذه النتيجة، ستؤدي إلى نمو أسرع للاقتصاد؟) (Stiglitz, 2002: 218).

والأمر الذي يثير الأسئلة، ولا يلقى مبرراً مقنعاً، أن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كفل حق الإنسان في العيش الكريم، الذي يشمل توافر القدر الكافي من الغذاء والملبس والسكن، وحق توفير الحماية للأسرة، وأعلى مستوى من الصحة الجسدية، والنفسية، والحق في التعليم. لكن هذا الأمر غير مطبق في العالم على الرغم من مصادقة العديد من الدول عليه.

واعتمد هذا العهد وعرض للتوقيع والتصديق بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2200) ألف (د–21) المؤرخ في (16 كانون الأول/ ديسمبر 1966)، وقد بدأ تنفيذه في (3 يناير 1976) بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع الدولة الخامس والثلاثين لصك التصديق أو الانضمام لدى الأمين العام. وقد جاء هذا العهد ليقوم ببيان تفصيلات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقنينها، التي وردت إجمالاً في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ حيث نص الميثاق في ديباجته على أن "تستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها"؛ فجاء هذا العهد لبيان هذه الحقوق، وقد حاول بعضهم وضع تصنيف داخلي لها؛ فأطلق على الحق في العمل والحق في العمل في ظروف مناسبة والحرية النقابية مصطلح الحقوق الاقتصادية، وأطلق على الحق في التأمين الاجتماعي والحق في مستوى معيشي مناسب والحق في الحصول على

الرعاية الصحية والمسكن والمساعدة مصطلح الحقوق الاجتماعية، وأطلق على الحق في التعليم والحق في الثقافة مصطلح الحقوق الثقافية (زيدان، 2007).

وفي السياق نفسه، تعد محاربة الفقر من أساسيات حقوق الإنسان التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ إذ تنص المادة (25)، الفقرة (1) على ما يأتي: "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل، والملبس، والمسكن، والعناية الطبية، وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في أن يأمن من الغوائل في حالات البطالة، أو المرض، أو الترمل، أو الشيخوخة، أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه" (موقع الأمم المتحدة الإلكتروني).

أما تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، فيشير إلى أن مبرر تقديم الخدمات الأساسية للجميع هو أولاً وأخيراً في وجوب تمكين كل فرد، فيعيش الحياة التي ينشدها، ويحصل على المقومات الأساسية للحياة الكريمة، أياً تكن قدراته المادية. وبينما تختلف أساليب تقديم الخدمات بحسب ظروف البلدان وخصوصياتها، تبقى فكرة وحيدة أساس التجارب الناجحة في كل مكان: الدولة هي المسؤولة الأولى عن تأمين الخدمات الاجتماعية لجميع السكان؛ بمقتضى عقد اجتماعي أساسي بينها وبين المواطنين (تقرير التنمية البشرية، 2014: 5).

أ – في الفقر:

تشكل ظاهرة الفقر واحداً من أكبر التحديات التنموية التي تعاني منها مختلف دول العالم، بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي، والاجتماعي. فهي ظاهرة موجودة بين شرائح المجتمع السكاني في مختلف دول العالم. من ثم، تنبثق أهمية أخلاقيات التنمية الإنسانية في عملية القضاء على الفقر، أو التخفيف منه، كذلك تبرز الالتزامات الأخلاقية من كونها العدسات التي تكشف، أو تبرز البعد الأخلاقي للأفعال الإنسانية، وعمل المؤسسات ونتائجها. وهذه الالتزامات لا غنى عنها لفهم أسباب الفقر ونتائجه.

تتمحور معاني الفقر ضمن ثلاثة مستويات رئيسة، هي: الفقر الاجتماعي، ويشمل إضافة إلى التفاوت الاقتصادي، عدة صعد، من مثل الملكية، والدخل، وانخفاض مستوى المعيشة، وعدم المساواة والتفاوت الاجتماعي، والدونية، والاعتمادية، والشعور بالنقص، والحرمان؛ والفقر الأخلاقي الذي يشير إلى مكان

الفقر المتدني في نظام القيم في الجماعات الاجتماعية الفقيرة، والقبول بهذه المكانة اجتماعياً؛ والفاقة وتشير إلى الجماعات غير القادرة على البقاء دون مساعدة من الآخرين (جرادات، 22:1999).

وبرز أخيراً ما يطلق عليه دليل الفقر المتعدد الأبعاد، الذي يستخدم مؤشرات لتعكس مزيجاً من تداخل الحرمان الذي تعانيه أية أسرة في ثلاثة أبعاد: التعليم، والصحة، وظروف المعيشة، ويتضمن عشرة مؤشرات، هي: بعد التعليم، ويتضمن مؤشرين هما: سنوات الدراسة، والتحاق الأطفال بالمدارس؛ بعد الصحة، ويتضمن مؤشرين، هما: معدل وفيات الأطفال، والتغذية؛ بعد الظروف المعيشية ويتضمن ستة مؤشرات، هي: وقود الطبخ، الصرف الصحي، مياه الشرب، الكهرباء، الأرضيات، وملكية الأصول (عبد الحميد، 2014: 9).

وبحسب تقرير التنمية البشرية يعاني أكثر من 2,2 مليار شخص في العالم من الفقر المتعدد الأبعاد، أو يشارفون على الوقوع فيه، وهذا يعني أن أكثر من (15) في المائة من سكان العالم معرضون للفقر المتعدد الأبعاد. وفي الوقت نفسه تفتقر نسبة (80) في المائة من سكان العالم إلى الحماية الاجتماعية الشاملة. ويعاني نحو (12) في المائة من سكان العالم (842 مليون شخص) من الجوع المزمن، ويعمل نصف العمال؛ أي نحو (1,5) مليار عامل في القطاع غير النظامي، أو في أنماط عمل غير مستقرة (تقرير التنمية البشرية، 2014: 3).

وللفقر نتائج ذات أبعاد كبرى؛ إذ يفضي إلى مشكلات ناجمة عنه، أهمها: (Crocker, 2008: 52)

1 – عدم وجود توازن في النزاع ما بين الطبيعة وما هو إنساني.

2 – غياب التوازن بين الاستهلاك والعدالة العالمية، وفي العلاقة بين التدهور البيئي الناتج من أنماط الاستهلاك التي تؤثر على المجتمعات والاحتباس الحراري الذي يؤدي إلى التصحر، وازدياد خطر الفيضانات، والمجاعات والفقر في البلدان غير النامية.

3 – يضرب الفقر، من الناحية الأخلاقية، بعمق المجتمع؛ نتيجة انتهاك حقوق الإنسان وارتكاب جرائم إبادة جماعية من قبل الحكومات.

كما يؤدي الفقر إلى مخاطر أخرى، منها (تقرير التنمية البشرية، 2014: 24–37) :

4 – انتشار العنف والتهديد به في حياة الفقراء، والمهمشين اجتماعياً؛ نتيجة انعدام الأمن الاقتصادي، والخوف من عدم القدرة على تلبية الحاجات.

5 – يغذي ارتفاع معدلات البطالة الشعور بعدم الاطمئنان، والإحباط.

6 – المعاملة غير المتساوية، والحرمان المزمن من الحقوق، يؤديان إلى حالة من التمييز المحكم، وفي بعض الأحيان تلجأ الفئات والجماعات إلى العنف؛ بهدف إنصاف نفسها بنفسها، مثل ما يحدث بالهند من حركات تمرد ونزاع مسلح.

7 – انتشار العنف حيث يوجد الفقر، وعدم المساواة، ولا يقتصر عدم المساواة على أشد الأفراد فقراً القابعين في أسفل سلم الدخل، بل يطول المجتمع بأسره؛ إذ يقوض التماسك الاجتماعي ويعوق الترقي الاجتماعي، فيؤجج التوترات الاجتماعية التي قد تشعل بدورها فتيل الاضطرابات المدنية وتزعزع الاستقرار السياسي.

تتمثل بؤرة أخلاقيات التنمية في محاربة الفقر الإنساني، وتطوير وضعية الإنسان في جميع أنحاء العالم؛ ذلك أن منظري أخلاق التنمية يجب أن يقترحوا علاجاً للأبعاد المتعددة للفقر، بل كذلك للأسباب العميقة المسببة له، كعدم المساواة، ونتائجها مثل عدم الاستقرار، وتفاقم النزاع؛ بمعنى أن تخفيف الفقر يقتضي ربطه بالهدف الأخلاقي للتنمية، ألا وهو القضاء على مسبباته (Crocker, 2008: 52).

من ثم، تقدم الأخلاق ومبادئها، منظوراً قيمياً ضمن بناء منظومة ومظلة للتوجهات والسياسات المتبعة لبلوغ وتعدي مخاطر الفقر على الإنسان والمجتمع؛ الأمر الذي يؤدي إلى تضييق الحيز المتاح لتفاقم الفقر، وتعزيز القدرة على التصدي له، من أجل حياة كريمة للجميع، وإقامة مجتمعات ذات منعة وقوة.

ب – التجربتان اليابانية والمصرية في ميزان أخلاقيات التنمية الإنسانية:

الواقع أن الأخلاق لا تقف عند حد وضع المعايير الجماعية والقيم التقليدية، بل تنطوي على جانب عملي يكرس غرس السلوكيات المتوافقة مع القيم النظرية في نفوس كل الأفراد والجماعات، على اعتبار أن الأخلاق مهمتها أن ترسم الطريق العام، وعلى الإنسان حرية اختيار الطريق، التي تمكنه من تحقيق الغاية. فالأخلاق تتضمن تحقيق الإلزام من خلال خضوع كل فرد لمقتضيات الحياة الجمعية، فيتألف من ذلك عقل جمعي، كما هو في التجربة اليابانية، بينما العقل الفردي لا ضوابط له، ينتشر من خلاله نماذج فردية جاذبة ومحدودة. مثل التجربة المصرية. لذا تؤكد التجربتان اليابانية والمصرية في تطبيق أخلاقيات التنمية الإنسانية أن بوناً شاسعاً في الاهتمام بالجانب التنموي للإنسان بين الدولتين.

تجاوزت اليابان ما حل بها من جراء الحرب العالمية الثانية؛ حيث احتفظ الشعب الياباني بقيمه الأخلاقية وثقافته الاجتماعية؛ فكانت سلاحه الوحيد للتغلب على شعوره بالهزيمة واستعادة حضوره بين دول العالم المتقدم عبر جيل واحد من الزمن. وقد تمكن اليابانيون من التكيف مع النظام الرأسمالي كمؤسسات دون أن يسمحوا لفلسفته الفردية أن تهيمن على واقعهم الثقافي والاجتماعي وقيمهم الأخلاقية، فاحتفظوا بولائهم العالي لقوميتهم، وتمسكهم بقيم العمل الجماعي في التربية والتعليم والإدارة والتنظيم، حتى باتوا يتعاملون مع الشركات والمؤسسات التي يعملون فيها كما يتعاملون مع أسرهم، ويتعاملون مع مديريهم كما يتعاملون مع آبائهم، وظلوا مؤمنين بهويتهم وثقافتهم ومعاييرهم القيمية والأخلاقية، بل زاد إيمانهم بها. (الجلبي، 2016)؛ وفي ترتيب البلدان دليل التنمية البشرية لعام (2014) حصدت اليابان المرتبة (20) على مستوى العالم (تقرير التنمية البشرية 2015).

أما في مصر فتشير معطيات الواقع أن منظومة القيم تعاني أزمة حقيقية في المجتمع المصري؛ فمنذ منتصف سبعينيات القرن الماضي حدث خلل في المنظومة الأخلاقية يعود سببها إلى: اتجاه سياسة الدولة من التقييد إلى الانفتاح، ومن التدخل في شؤون الاقتصاد إلى الانفراج والحرية، ومن الاشتراكية المتحيزة للفقراء إلى الرأسمالية المتوحشة؛ مما أدى إلى حدوث صراع مروع بين التمسك بالقيم والتمسك بالمال. وغياب العدالة بكل أنواعها، من حيث الانفتاح الذي أدى لقلب الهرم الاجتماعي واختفاء كل من: العدالة الوظيفية بسبب المحسوبية، والعدالة السياسية نتيجة تزوير الانتخابات، والعدالة الاقتصادية بسبب الرشوة والفساد، والعدالة الاجتماعية نتيجة تلاشي الطبقة الوسطى. بالإضافة إلى التراجع الحاد في كثير من القيم، من مثل قيم العلم والعمل والتدين والجمال والأمانة (عباس، 2015)؛ وبحسب ترتيب البلدان في دليل التنمية البشرية لعام (2014) حصدت مصر المرتبة (108) على مستوى العالم (تقرير التنمية البشرية 2015).

مما سبق يلاحظ أن هنالك ارتباطاً عضوياً بين الأخلاق والتنمية الإنسانية؛ كون الأخلاق توفر الأطر الضابطة والموجهة لسلوك الفرد والجماعة نظرياً وعملياً، لذا فإن اليابان سعت إلى ترسيخ المثل العليا للأخلاق لدى الأفراد لتكريسها في حياتهم العملية؛ بما يحقق فائدة للمجتمع ككل من منظور إنساني وتنموي. في حين يشير الواقع إلى أن التجربة المصرية لم تسع إلى تخصيص قيم أخلاقية إلزامية تؤثر بشكل إيجابي على مسارات التنمية؛ فتبني مصر لسياسات تنموية مختلفة في الاقتصاد بين

الرأسمالية والاشتراكية جعل الأفراد يتخلون عن كثير من قيمهم الأخلاقية الجمعية التي تنتشر عبر العقل الجمعي، وسيادة النزعة الفردية للحصول على مكتسبات مادية بمعزل عن الفائدة للمجتمع ككل؛ مما أثر على مسارات التنمية سلبياً.

ج – خريطة طريق لأخلاقيات التنمية الإنسانية لمحاربة الفقر:

وفي ضوء تجربة الدول في الربط بين الأخلاق والتنمية الإنسانية في محاربة الفقر، يمكن وضع خريطة طريق لدمج الأطر الأخلاقية النظرية في المسارات العملية لأخلاقيات التنمية الإنسانية.

يضع تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لمحاربة الفقر والحد منه ومن تعرض الأفراد له، هدفين أساسيين في خطة التنمية لما بعد عام (2015)؛ كون القضاء على الفقر المدقع لا يعني الخروج من دوامة الفقر بل البقاء في مأمن عنها، وهما: تجديد التركيز على تحصين التنمية البشرية من المخاطر؛ وتأمين الدعم العام اللازم للمنتشلين من حالة الحرمان، لبناء منعتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص جميع عوامل الخطر التي تهدد بتدهور وضعهم (تقرير التنمية البشرية، 2014: 2).

على الصعيد العملي يقترح التقرير إجراءات تتحملها الحكومات الوطنية في مساعدة الفئات الضعيفة، إلى جانب المؤسسات الاجتماعية والدعم الدولي، ومن ثم فإن على هذه الجهات مهام عدة في حماية السكان المعرضين للانزلاق من جديد في دوامة الضيق والحرمان، منها (تقرير التنمية البشرية، 2014: 3–4، 54):

1 – إيجاد بيئة مؤازرة لهم لمواصلة التقدم في التنمية البشرية في العقود المقبلة.

2 – النظر إلى الفقر والحرمان باعتبارهما ظاهرة متعددة الأبعاد، تتطلب مواجهتها سياسات عامة، وشاملة تضمن الحقوق والخدمات للجميع، وتركز على تكافؤ الفرص وتعزيز القدرات مدى الحياة، واحتواء الجميع دون استثناء.

3 – اتخاذ خطوات على مستوى السياسات العامة لإزالة الفوارق بين الأفراد والبلدان وانتشال الإنسان والمجتمعات من حالة الضعف المزمن.

4 – ضمان توزيع فوائد الرخاء؛ بحيث تشمل الجميع وتسهم في بناء منعة المجتمع، وتبني القدرة الجماعية على حماية التقدم في التنمية البشرية. وهذه الإجراءات المترابطة، والمتآزرة تسهم في بناء منعة المجتمع، وقدرة الإنسان.

5 – اتخاذ نهج متعدد الأبعاد، يجمع بين دعم الدخل، وإيجاد فرص العمل، وتحسين الرعاية الصحية، وتوسيع فرص العمل.

ولكي تتحقق هذه المهام، والأهداف، يستلزم أن ترتبط الأخلاق بالتنمية الإنسانية كمنطلق لها من قيم عدة تسهم في تكريس احترام الإنسان، أهمها:

1 – المساواة في توزيع مكتسبات التنمية بالتساوي، وعدم رجحان كفة دون أخرى.

2 – العدالة في توزيع مكتسبات التنمية؛ بحيث تشمل الجميع دون تفرقة، أو تمييز.

3 – الخير من تحقيق التنمية الإنسانية ليعم على المجتمع، ورفاهيته وطمأنينته.

4 – الحق في التنمية أخلاقياً، كونها من حقوق البشر جميعاً، انسجاماً مع إنسانيتهم.

5 – الأمن كقيمة للإنسان تحميه من الفقر، ومن النزاعات، والحروب.

6 – السعادة كقيمة يفترض بالإنسان أن يسعى إليها كمتطلب لأن يحيا حياة هانئة كنتيجة للتنمية المتحققة.

تؤسس الإجراءات السابقة لمزيد من الأمن الإنساني من منظور أخلاقي؛ بهدف الارتقاء بمستوى حياة الإنسان الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية؛ الأمر الذي يرسخ التماسك الاجتماعي، والقيم الأخلاقية الحاضنة للمجتمع. فالتنمية الإنسانية وسيلة لغاية، وإذا انتفت الأخلاق في تنفيذها فذلك يعد عملاً معادياً للإنسان وجوداً وقيمةً.

خامساً – النتائج والتوصيات:

هناك حاجة "إنسانية" إلى أن يكون هناك استجابة "أخلاقية" للعلاقة بين التنمية الإنسانية والقيم الأخلاقية، كبادرة لاستعادة الأخلاقيات، وإدخالها في التنمية؛ مما يعني الخروج من حالة السبات عن المسؤولية إلى الاستجابة لحاجات الإنسان، والبعد عن الاحتفالية غير المبررة بالتنمية وأرقامها المختزلة غير المترجمة ضمن المصلحة العامة.

النتائج:

تمخض البحث عن جملة من النتائج، أهمها:

1 – باستطاعة مبادئ الأخلاق أن تؤدي دوراً فعالاً في إعطاء بعد "إنساني"

فيما يتعلق بالتنمية لصالح المجتمع دون تمييز؛ كون القيم الأخلاقية تهدف إلى تطوير الإحساس بالإخلاص للمجتمع.

2 – هناك أهمية فارقة لتموضع الأخلاق في السياسات، والإستراتيجيات المهتمة بالتنمية الإنسانية وفي التطبيق؛ من أجل تخفيف المعاناة، والضغوط النفسية، والاجتماعية، التي يتعرض لها الفقراء، وجعل إمكانياتهم لتحقيق الرضا أكثر قيمة.

3 – التصدي للفقر قيمة أخلاقية بحد ذاته، وهو يكمن في بلورة تنمية إنسانية تعمل على اجتثاث آليات الفقر وإنتاجه وعوامله المتمثلة في عدم توزيع مكتسبات التنمية من خدمات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية.

4 – تنبع مكانة الإنسان من الوجهة الأخلاقية من وصفه حاملاً لقيمها، وقوانينها، والمطبق لها، فكلما كان هناك تطبيق حقيقي للأخلاق في الحياة اليومية وقيمها في العملية التنموية التي تستهدف الإنسان كان ذلك تمييزاً له ولمكانته؛ على اعتبار أن الأخلاق ذات طابع معياري تترجم بالأفعال التي هي انعكاس للقيم النظرية، كما في التجربة اليابانية.

5 – يفترض أن توظف الأخلاق لخدمة البعد التنموي، وأن تتموضع حالة من النجاعة في التنمية؛ إذ تقبع أخلاق التنمية الإنسانية على الضفة المقابلة للواقع المجافي للإنسانية.

6 – إن الأمم لا تستطيع تحقيق تقدم حقيقي في التنمية، ما لم يتم معالجة الأخطاء التنموية من انعدام للقيم الأخلاقية كالعدالة، والمساواة، والخير، والسعادة، وغيرها؛ لتقليل أشكال عدم المساواة، والتفاوتات الاجتماعية، وتحقيق مساواة اقتصادية حقيقية.

7 – إذا كان الفقر وتوابعه من حرمان وجوع موجوداً، فهو نتيجة فعل، أو عدم فعل أخلاقي في المجتمع. فالفقر يتلازم مع تراجع أهداف التنمية الإنسانية.

التوصيات:

– ضرورة توجيه الاهتمام إلى القيم والسلوكيات العامة ذات البعد الأخلاقي لضمان الفعالية في مضامين التنمية واستدامتها.

– الأخذ بالقيم الأخلاقية كمرجعية لتوزيع مكاسب التنمية؛ مما سيفضي إلى

إبعاد الإنسان عن الفقر ومخاطره، المتمثلة في دوائر غياب الأمن، والعنف، والحرمان، وغيرها.

– تضمين حقوق الإنسان (الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية) في العملية التنموية؛ بهدف الرقي بالإنسان وقيمته.

المراجع :

أبو سمعان، محمد. (2011). منزلة الإنسان ووجوده في المذاهب الفكرية المعاصرة: دراسة نقدية في ضوء الإسلام، "رسالة ماجستير غير منشورة"، غزة: الجامعة الإسلامية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، موقع الأمم المتحدة، متاح على الرابط: < http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html >، (8 نيسان 2018).

إمام، عبد الفتاح إمام. (2001). **الأخلاق .. والسياسة (دراسة في فلسفة الحكم)**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

باركر، إرنست. (1966). **النظرية السياسية عند اليونان**، ترجمة لويس إسكندر، القاهرة: مؤسسة سجل العرب.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (2002). **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة**، المكتب الإقليمي للدول العربية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2014). **تقرير التنمية البشرية 2014 المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر**، الولايات المتحدة الأمريكية، PBM Graphics.

جرادات، محمد مصطفى. (1999). الفقر والتنمية: دراسة أنثروبولوجية في غور الصافي في جنوب الأردن، "رسالة ماجستير"، جامعة اليرموك، إربد.

الجلبي، إبراهيم. (2016). الأخلاق والاقتصاد.. قراءة في التجربة اليابانية، متاح على الرابط: < https://www.noonpost.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%82-/ >، (3 نسان 2018).

جمعية أخلاقيات التنمية الدولية، متاح على الرابط: < https://developmentethics.org/about-2/what-is-development-ethics/ >، (8 نسان 2018).

حلاق، وائل. (2014). **الدولة المستحيلة الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي**، ترجمة: عمرو عثمان، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

خليل، طلال. (2016). المرتكزات الفكرية لليبرالية: دراسة نقدية، **دفاتر السياسة والقانون**، 15: 154–168.

راولز، جون. (2011). **نظرية في العدالة**، ترجمة: ليلى الطويل، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة: دمشق.

زيدان، ليث. (2007). العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متاح على الرابط: < http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid = 101967 >، (8 نيسان 2018).

سبينوزا، باروخ. (2009)، **علم الأخلاق**، ترجمة: جلال الدين سعيد، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

شبلي، يوسف عبد الرحيم. (2010). **ارتباط المستوى الأخلاقي بالتنمية السياسية للأمة العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

الصوراني، غازي. (2017). التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني، على الرابط: < http://hadfnews.ps/post/33194/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%AA%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A% >، (تاريخ الدخول: 1 نيسان 2018).

عباس، طارق. (2015). من أسباب انهيار منظومة القيم والأخلاق في مصر، متاح على الرابط: < http://www.almasryalyoum.com/news/details/856777 >، (9 نيسان 2018).

عبد الخالق، سعيد. (2004). **واقع التنمية العربية والنسق الثقافي للتنمية الفعالة**، متاح من: < http://www.biblioislam.net > (3 آب 2014).

عبد الرحمن، طه. (2000). **سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

عبد السلام، سامية عبد الرحمن. (1992). **القيم الأخلاقية: دراسة نقدية في الفكر الإسلامي والفكر المعاصر**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

علام، سعد طه. (2006). **التنمية والمجتمع**. القاهرة: عربية للطباعة والنشر.

فرجاني، نادر. (2002). التنمية بالبلاد العربية، تقرير بتاريخ: 7/8/2002، متاح من: http://www.aljazeera.net/programs/withoutbounds/2004/6/4/%d8%a7%d9، (11 تشرين الأول 2016).

فولف، أرنست. (2016). **صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية**. ترجمة: عدنان عباس علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة.

قاسم، خالد مصطفى. (2007). **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**. القاهرة، جامعة الدول العربية.

كيفن، باسمور. (2014). **الفاشية مقدمة قصيرة جداً**، ترجمة: رحاب صلاح الدين، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

محمود، هشام. (2017)، فنزويلا .. **اقتصاد على شفير الانهيار بعد سنوات من الطفرة النفطية**، (8 نيسان 2018) متاح على الرابط: <http://www.aleqt.com/2017/11/26/article_1289596.html>.

مشرف، ميسون. (2009). التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة.

مصطفى عبده. (1999). **فلسفة الأخلاق**. القاهرة: مكتبة مدبولي.

معلم، زليخة. (2015). دور ميخائيل غورباتشوف في سقوط الاتحاد السوفييتي 1985–1991، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر" بسكرة".

نوار، عبد الحميد. (2014). دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الوطن العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، **سلسلة أوراق بحثية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية.

وهبة، مراد. (2007). **المعجم الفلسفي**، القاهرة: دار قباء.

Crocker, D. (2008). *Ethics of global development agency, Capability, and deliberative democracy*, New York: Cambridge University Press.

Goulet, D. (1995). *Developments ethics: A guide to theory and practice*, New York: Apex Press.

Kurian, T., Alt J., Champers, S., Garrett, G.,& McClain, P., (2011). *The encyclopedia of political science*, Washington DC: Congressional Quarterly Press.

Malavisi, A. (2004). The application of ethics in development practice, *Conference Paper*, Global Ethics, Development, Environment and the Earth Charter, April 14-17, Aberdeen, Scotland.

Stiglitz, J. (2002). *Globalization and its discontents*. New York: W.W. Norton.

Sullivan, E.,& Segers, M. (2007). Ethical issues and public policy. In Frank Fischer, Gerald J. Miller, Mara S. Sidney, (Eds,) *Handbook of Public Policy Analysis Theory, Politics, and Methods*, New York: Taylor & Francis Group, pp: 309-328.

The Cambridge Dictionary of Philosophy (1999). General Editor: Robert Audi, Sec Edition, Cambridge University Press, United Kingdom.

UNDP (1990). *Human development report 1990*. New York: Oxford University Press.

قدم في: مارس 2017

أجيز في: أغسطس 2018